

Distr.: General
14 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2023

5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، نيويورك

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير إمكانية اللجوء إلى العدالة

أولا - مقدمة

1 - في عام 2022، أجرى مكتب التقييم المستقل تقييما للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير إمكانية اللجوء إلى العدالة، يشمل الفترة من عام 2014 إلى أواخر عام 2022 (DP/2022/6). وقد أُجري التقييم ضمن إطار تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير اللجوء إلى العدالة بأنه يعني "قدرة الناس على التماس الانتصاف والحصول عليه، من خلال نظام العدالة الرسمي أو غير الرسمي، ووفقا لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان".

2 - ويندرج في صميم ولاية البرنامج الإنمائي التركيز على إحداث تحول في أوضاع الأشخاص الذين يعيشون في فقر والذين يتعرضون للإقصاء والتهميش. ونظرا لأهمية عمل البرنامج الإنمائي، فإن أولئك الذين صاغوا الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 قد جعلوا "عدم ترك أي أحد خلف الركب" أحد اتجاهات التغيير العامة الثلاثة التي تتضمنها. وبعد مرور عام واحد على بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية، فنتائج وتوصيات هذا التقييم التطلعي وتوصياته بشأن إمكانية اللجوء تعد مناسبة من حيث التوقيت، كما أنها قيّمة.

3 - وستساعد النتائج والتوصيات في إرشاد التوجه الاستراتيجي للمنظمة وإثراء المفهوم النظري والممارسة لدى البرنامج الإنمائي لإدماج وتفعيل بشأن إمكانية اللجوء إلى العدالة في السياق الأوسع لسيادة القانون وحقوق الإنسان والحوكمة والقدرة على الصمود. كما ستساعد البرنامج الإنمائي في تحسين مساهمته الجماعية في استراتيجية المساواة بين الجنسين، وعرض البرنامج الإنمائي في مجال الأزمات، واستراتيجيته الرقمية، ومساهماته في الدعم الأوسع نطاقا الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في مجالات العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.



4 - وقد صُمِّمَ التقييم ليكون تكوينياً، يركز على التعلُّم في إطار المؤسسة بهدف: (أ) استخلاص الدروس والاستنتاجات وتقديم التوصيات التي تسهم في اتخاذ القرار والتعلُّم على نحو يُحسِّن مساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) دعم المساءلة المؤسسية عن طريق تقييم أداء البرنامج الإنمائي ومساهماته حتى الآن في تحقيق هدفه المعلن المتمثل في تعميم وتفعيل إمكانية اللجوء إلى العدالة عن طريق تحديد العوامل السياقية والاستراتيجية والتشغيلية التي يمكن أن تؤثر على التقدم.

ثانياً - إمكانية اللجوء إلى العدالة في السياق الإنمائي العالمي

5 - وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2022، يشهد العالم "أزمة متعددة الجوانب" حيث "واجه البشر من قبل خطر الأمراض والحروب والاضطرابات البيئية، لكن الضغوط مدمرة على الكوكب، وما يقابلها من تحولات مجتمعية كاسحة للتخفيف منها، تتأزر مع تفاقم أوجه عدم المساواة والاستقطاب المستشري، لتشكل مصادر جديدة ومعقدة ومتفاعلة لعدم يقين"⁽¹⁾. وقد هدّدت الأزمات المتعددة والمتفاقمة تحقيق تقدم عالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسببت في انخفاض قيمة مؤشر التنمية البشرية العالمي للعام الثاني على التوالي، مما "يمحو مكاسب السنوات الخمس السابقة"⁽²⁾، وكذلك ما تحقق منها في مجال الحوكمة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع⁽³⁾. ويشمل ذلك تزايد مخاطر الأزمات الاقتصادية، وعدم المساواة، والنزاع والعنف، والاستقطاب، وسيادة القانون⁽⁴⁾، وتهديد حقوق الإنسان⁽⁵⁾. وقد تدهورت حرية التعبير في 35 بلداً في عام 2022 مقارنة بسبعة بلدان قبل 10 سنوات، في حين ساءت الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام في 47 بلداً وانخفض القمع الحكومي لمنظمات المجتمع المدني في 37 بلداً⁽⁶⁾.

6 - وتؤثر هذه التطورات على قدرات الحكومة على تلبية احتياجات العدالة بطرق تتسق مع معايير حقوق الإنسان وعلى نطاق يلي الاحتياجات المتزايدة. وتظهر الفجوة المقدرّة في العدالة في عام 2019 أن 5,1 بلايين شخص (ثلث سكان العالم) لديهم ما لا يقل عن حاجة قانونية واحدة غير ملبأة، و/أو ليس لديهم قدرة على إيجاد حل لتحديات العدالة، و/أو أنهم محرومون من الفرص التي يوفرها القانون - ويعيش ما يُقدّر بنحو 243 مليون شخص في ظروف شديدة من الظلم⁽⁷⁾. وقد ازدادت هذه الحالة تفاقمًا بسبب جائحة كوفيد-19 والأزمات اللاحقة⁽⁸⁾. وكما يشير التقييم، فإن أنظمة العدالة الفعالة والمستجيبة للاحتياجات

(1) تقرير التنمية البشرية 2022/2021، تمهيد.

(2) المرجع نفسه، الشكل 2، الصفحة 4.

(3) المرجع نفسه، الشكل 4-5، الصفحة 151.

(4) مشروع العدالة العالمية. مؤشر سيادة القانون 2022. متاح في الرابط <https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/> وفي World Justice Project Rule of Law Index, 2022 Insights, WJP, 2022.

(5) بيان من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 10 كانون الأول/ديسمبر 2022. متاح في الرابط <https://www.undp.org/speeches/draft-statement-undp-administrator-human-rights-day-2022-10-december>.

(6) Defiance in the Face of Authorization, V-Dem Institute, 2023.

(7) Measuring the Justice Gap: A People-Centered Assessment of Unmet Justice Needs Around the World, World Justice Project, 2019.

(8) The COV ID-19 Pandemic and Global Justice Gap, World Justice Project, Oct 2020.

ضرورية لضمان بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحماية الاجتماعية وضمان النزاهة وتدابير مكافحة الفساد التي تعزز بيئة تمويل صحية للتنمية والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7 - ولم تُوجد جائحة كوفيد-19 حالة طوارئ تتعلق بالعدالة فحسب، بل كشفت أيضا عن أوجه عدم مساواة ومظالم عميقة الجذور في جميع أنحاء العالم، مما أثار تساؤلات حول مفاهيم العدالة والإنصاف والمساواة، وأظهر الحاجة إلى معالجة هياكل عدم المساواة المستمرة والقضاء عليها والأخذ بتعريفات أوسع نطاقا للعدالة⁽⁹⁾. وأسفرت الأزمة المتعددة الجوانب عن كثافة أكبر في الحركات الاجتماعية واحتجاجات الأشخاص الذين يطالبون بالعدالة سواء كان مصدرها أنظمة قانونية أكثر إنصافا وعدلا وحتى تحسين العدالة الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والعرقية والبيئية⁽¹⁰⁾. وفي معظم البلدان، ردت الحكومات بقمع الحقوق والميل إلى الاستبداد، مما عرض العقود الاجتماعية الهشة بالفعل للخطر⁽¹¹⁾. وقد لوحظ اتجاه مقلق في انخفاض تمويل قطاع العدالة: انخفاض بنسبة 36 في المائة منذ الذروة التي بلغها في عام 2015 وفك ارتباط البلدان المانحة⁽¹²⁾.

8 - وتعد احتياجات العدالة للناس العاديين حاجة إنمائية بالغة الأهمية. ويزداد هذا الأمر حدة بشكل خاص بالنسبة للسكان المستبعدين والأشخاص الذين يعانون من أزمات ويعيشون في سياقات هشة حيث لا تُلبي الاحتياجات على الرغم من الحاجة الملحة إلى خدمات العدالة لدعم النشاط الاقتصادي وحماية التنمية. وهذا التفاوت والافتقار لإمكانية اللجوء إلى العدالة يقوض الثقة في الدولة مما يمكن أن يؤدي إلى خطر أو يفضي إلى نزاع⁽¹³⁾. وتعاني سياقات الأزمات والسياقات الهشة في تلبية احتياجات العدالة المدنية والجنائية، في حين تركز الجهات الفاعلة الإنسانية على دعم خدمات العدالة التي تقدمها الجهات الفاعلة الدولية كجزء من الدعم الفوري للأزمات مع أثر دائم ضئيل على القدرات الوطنية. وكثيرا ما تُسند إلى العمليات السياسية وعمليات بناء السلام وحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولايات حاسمة لدعم وتعزيز سيادة القانون وسلطة الدولة وتحقيق الاستقرار؛ غير أنه لا يمكن تحفيز الدعم المؤسسي لتلبية احتياجات العدالة للناس، ولا سيما أولئك المعرضين لخطر التخلف عن الركب، إلا من خلال العمل الوثيق مع أصحاب المصلحة في التنمية.

(9) Beyond the Pandemic: The Justice Emergency, UNDP Leanne McKay, April 2021

(10) Carnegie Endowment for International Peace, Global Protest Tracker Press, B., & Carothers, <https://carnegieendowment.org/publications/interactive/protest-tracker> و T., Worldwide Protests in 2020: A Year in Review (Carnegie Endowment for International Peace: December 2020). متاح على الرابط <https://carnegieendowment.org/2020/12/21/worldwide-protests-in-2020-year-in-review-pub-83445> Isabel Ortiz and others, World Protests: A Study of Key Protest Issues in the 21st Century (New York, Palgrave MacMillan, Columbia University, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2022). متاح على الرابط <https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-030-88513-7>

(11) Beyond the Pandemic، انظر أعلاه.

(12) Manuel, M., and Manuel, C. April 2021. People-Centred Justice For All: A route to scaling up access to justice advice and assistance in low-income countries. لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أرقام عام 2019.

(13) Beyond the Pandemic, UNDP 2022, available at <https://www.undp.org/publications/beyond-pandemic-justice-emergency>

9 - ومنذ عام 2004، ركز البرنامج الإنمائي تركيزاً ملموساً على تعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة كعامل تمكيني للتنمية، وذلك خلافاً للغالبية العاملة في مجال سيادة القانون على الصعيد الدولي⁽¹⁴⁾. وفي الفترة التي سبقت وضع خطة عام 2030 في صيغتها النهائية، اضطلع البرنامج الإنمائي بدور تقني ودعوي مهم في إبراز حجة مقنعة بشأن تضمين توفير خدمات العدالة وإمكانية اللجوء إلى مبادئ العدالة كجزء لا يتجزأ من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. وشجع البرنامج الإنمائي الحوار على الصعيدين العالمي والإقليمي بشأن إمكانية اللجوء إلى العدالة وسيادة القانون بوصفهما عنصرين حاسمين لتحقيق التنمية المستدامة، وعمل مع أصحاب المصلحة لتعزيز الفهم الشامل لإمكانية اللجوء إلى العدالة، ودعا بقوة إلى إدراج مؤشر للعدالة المدنية كمقياس للغاية 16-3-3 المتعلقة بسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة. وأكد هذا الإنجاز، الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نهج البرنامج الإنمائي الذي يقضي بأن إمكانية اللجوء إلى العدالة تعد هدفاً إنمائياً وعاملاً تمكينياً لأهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التعبير الواضح عن الهدف 16، فإن الإنفاق على العدالة (كنسبة من المساعدة الإنمائية الخارجية) لم يزد⁽¹⁵⁾.

ثالثاً - الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتوفير إمكانية اللجوء إلى العدالة

10 - حسبما اعترف به في التقييم، فإن البرنامج الإنمائي معترف به على نطاق واسع بوصفه جهة رئيسية تقدم المساعدة الإنمائية الدولية في قطاع العدالة. وفي الخطتين الاستراتيجيةتين للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2022 و 2022-2025، تم تضمين إمكانية اللجوء إلى العدالة وقياسها كجزء من إطار النتائج المتكامل. وتقدم الخطة الحديثة العهد بتفصيل استجابة إمكانية اللجوء إلى العدالة كهدف إنمائي وعامل تمكيني في سياق تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد. وهي تركز على تعزيز مشاركة الناس ودورهم الفاعل واحترام حقوق الإنسان من أجل توفير حوكمة فعالة⁽¹⁶⁾. وفيما يتعلق بالاستجابات البرنامجية المحددة، يدعم البرنامج الإنمائي المؤسسات والمجتمع المدني للتطور بكفاءة وتجاوب ونزاهة لدعم احتياجات المجتمعات المحلية في إمكانية اللجوء إلى العدالة⁽¹⁷⁾.

11 - ويكرر البرنامج الإنمائي، في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، التزامه بدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى احترام واجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والوفاء بها بموجب القانون الدولي، كنشاط تنفيذي من أجل التنمية، وأداة حاسمة لتفعيل التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب،

(14) UNDP 2004 guidance note on access to justice.

(15) People-Centred Justice for All, 2021.

(16) انظر الفقرات 10 و 32-37 من الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أيلول/سبتمبر 2021 DP/2021/28 (undocs.org).

(17) لمزيد من التفاصيل، انظر التقرير السنوي للبرنامج العالمي لعام 2021، <https://undprolhr2021.org/index.html>. وفي الصومال، ومن أجل تعزيز نهج العدالة الذي تقوده المجتمعات المحلية، يسر البرنامج الإنمائي وشركاؤه المناقشات التي يقودها المجتمع المحلي لإيجاد حلول تكاملية للعدالة لأكثر من 300 6 صومالي. وفي بوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، دعم البرنامج الإنمائي المحاكم المتنقلة وخدمات المساعدة القانونية التي أتاحت الوصول إلى أدوات وخدمات إمكانية اللجوء إلى العدالة لأكثر من 21 000 شخص في عام 2021. وفي بنغلاديش، واستجابة للتأثير الشديد لجائحة كوفيد-19 في السجون، أطلق البرنامج الإنمائي منصة للمحاكم الافتراضية، مما سهل معالجة 42 894 طلباً للإفراج بكفالة وعقد 14 911 جلسة استماع افتراضية. وأدت هذه المبادرة التي قادها البرنامج الإنمائي إلى تفكير جديد وقيام الدولة بتحويل المحاكم، باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

وذلك عملاً بالاستعراضات الشاملة للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. ويدعم هذا العمل سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة. وإن بناء نظم وطنية لحقوق الإنسان تستجيب لأصحاب الحقوق وتساعد المكلفين بواجبات على الوفاء بالتزاماتهم يعزز المساواة، ويدعم عدم التمييز، ويعزز سبل الانتصاف للجبر في سياق انتهاكات حقوق الإنسان، ويعزز من ثم إمكانية اللجوء إلى العدالة⁽¹⁸⁾.

12 - ومنذ عام 2008، طور مقر البرنامج الإنمائي قدراته في مجال سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة من مجموعة متباينة من الخبراء التقنيين بتحديد مقر موحد، وتكوين فريق إقليمي شبكي يركز على البرمجة المتكاملة لسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان، يقع داخل مكتب إدارة الأزمات التابع للبرنامج الإنمائي ويعمل بشكل وثيق مع وحدات السياسات والبرامج ذات الصلة عبر شبكة السياسات العالمية التابعة للبرنامج الإنمائي⁽¹⁹⁾.

13 - وفي الوقت نفسه، وضع مقر البرنامج الإنمائي أداة برنامجية توفر الدعم المالي والتقني والاستراتيجي للمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي بغية تحسين المشاركة في توفير إمكانية اللجوء إلى برامج العدالة. والبرنامج العالمي لسيادة القانون وحقوق الإنسان هو الآن في مرحلته الرابعة، وهو ملتزم بتعزيز فرص التعلم وتصميم البرامج والدعوة لمشاريع البرنامج الإنمائي وبرامجه التي تدعم إمكانية اللجوء إلى العدالة بموجب وثائق البرامج القطرية ذات الصلة⁽²⁰⁾. وفي الفترة بين عامي 2015 و 2022، تلقى 102 من البلدان دعماً مالياً تحفيزياً مع تقديم 183 مليون دولار إلى المكاتب القطرية. كما يمول البرنامج العالمي ويعزز السياسات والقيادة الفكرية عبر مجالات إمكانية اللجوء إلى العدالة، ويساهم في شبكات ممارسة الحوكمة⁽²¹⁾، والشبكات العالمية للمعارف ذات الصلة.

14 - وفي بداية جائحة كوفيد-19، قام البرنامج الإنمائي باستخدام البرنامج العالمي للاستجابة بسرعة للاحتياجات الفورية الناجمة عن انقطاع خدمات العدالة، ووضع مذكرة توجيهية لدعم تدخلات المكاتب القطرية⁽²²⁾. وكلف البرنامج الإنمائي بإعداد ورقة بعنوان "ما بعد الجائحة - العدالة في حالات الطوارئ" لدعم التحول نحو نهج يتسم بطابع أكثر فعالية وانتظاماً وتكاملاً ويكون محوره الإنسان لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة ودعم وضع عقد اجتماعي جديد، وفقاً لتوصيات الأمين العام للأمم المتحدة في خطته المشتركة ورؤيته المرتقبة لسيادة القانون⁽²³⁾.

(18) تشمل أمثلة على ذلك العمل مع أكثر من 100 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز النظم الوطنية لحقوق الإنسان، والعمل على دعم متابعة التوصيات الصادرة عن آليات وعمليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مثل الاستعراض الدوري الشامل. وعلى سبيل المثال، استخدمت ألبانيا هذه العملية لدعم النساء اللاتي يواجهن التمييز، بينما استخدم الاستعراض الدوري الشامل في سيراليون للمساعدة في إلغاء عقوبة الإعدام.

(19) توجد القدرات ذات الصلة لدعم إمكانية اللجوء إلى العدالة داخل مركز أوسلو للحكم (البيانات والبحوث). وتقدم أفرقة البرنامج الإنمائي المعنية بالحوكمة والصحة والمنظور الجنساني والمسائل الرقمية مساهمات مهمة لتمكين الأطر القانونية لإمكانية اللجوء إلى العدالة.

(20) يمكن الوصول إلى مزيد من المعلومات في التقارير السنوية للبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعوام 2017 (<https://rolhr.undp.org/>) و 2018 (<https://www.undp.org/publications/rule-law-annual-report-2017>) و 2019 (<https://www.undp.org/rolhr/publications/2019-content/ruleoflaw/en/home/2018.html>) و 2020 (<https://www.undp.org/rolhr/publications/2020-annual-report-rule-law-and-human-rights>) و 2021 (<https://undprolhr2021.org/index.html>).

(21) انظر <https://www.sparkblue.org/cops-public>.

(22) Ensuring Access to Justice in the Context of COVID-19, guidance note, UNDP and UNODC, May 2020.

(23) انظر <https://www.undp.org/publications/beyond-pandemic-justice-emergency>, June 2022.

15 - ومنذ عام 2012، دأب البرنامج الإنمائي على دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديم المساعدة المنسقة في مجال سيادة القانون (بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى العدالة) في أوضاع الأزمات والأوضاع الهشة. ومن خلال مركز الأمم المتحدة العالمي لتنسيق شؤون سيادة القانون والذي يشترك البرنامج الإنمائي في رئاسته مع مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات السلام بالأمم المتحدة، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى برامج سيادة القانون المشتركة مع بعثات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومالي والسودان والصومال. ومنذ إنشائه، أدى ترتيب مركز الأمم المتحدة العالمي للتنسيق إلى زيادة كبيرة في مستوى التعاون والعمل المشترك في إطار طرائق مختلفة بين البرنامج الإنمائي وبعثات الأمم المتحدة وغيرها من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ونتيجة لانخفاض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة عدد البعثات السياسية الخاصة المكلفة بولاية العدالة والإصلاحات، أتاح ترتيب مركز التنسيق العالمي المعني بسيادة القانون للبرنامج الإنمائي زيادة جهود التنسيق في السودان والصومال وغامبيا.

16 - وفي عامي 2019 و 2020، قاد البرنامج الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في شراكة مع شركاء من المجتمع المدني، جهوداً بُذلت لاستحداث مؤشر "محوره الإنسان"، بالرقم 3-16-3، ليضاف إلى إطار أهداف التنمية المستدامة. وأعد البرنامج الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التقرير المقدم للاستعراض الشامل لعام 2020 للإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي أجراه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ووضع بيانات وصفية. ومنذ إدراج المؤشر في الإطار، قاد البرنامج الإنمائي تطويره منهجياً على النحو الوارد في استقصاء الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، حيث قدم الدعم إلى البلدان لبلورة فهمها للمؤشر ووعيتها به وتطوير منصة إبلاغ خاصة بالبلدان. ويقود البرنامج الإنمائي عملية جمع البيانات وله علاقات دائمة مع 100 مكتب إحصاء وطني لتحقيق هذا الهدف.

17 - ويدعم البرنامج الإنمائي الدول الأعضاء في مجال "العدالة التي محورها الإنسان" وهو مشارك نشط في فرقة العمل المعنية بالعدالة التي أنشئت عقب نشر تقرير العدالة للجميع والإعلانات الوزارية المرتبطة به. وساهم البرنامج الإنمائي في المناقشات التي قادتها فرقة العمل المعنية بالعدالة (والجهود ذات الصلة التي بذلها الرواد من أجل الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة) وساهم في العمل الذي أدى إلى إنشاء تحالف العمل من أجل العدالة. ويشترك البرنامج الإنمائي حالياً في قيادة عملية وضع رسائل العدالة التي محورها الإنسان في إطار خطة العمل الخاصة بتحالف العمل من أجل العدالة. والبرنامج الإنمائي هو أيضاً عضو في التحالف الأيبيري - الأمريكي المعني بإمكانية اللجوء إلى العدالة لتسريع تنفيذ الغاية 3-16 من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على البيانات والابتكار، وتعزيز إطار معياري إقليمي لإمكانية اللجوء إلى العدالة على أساس نماذج العدالة التي محورها الإنسان⁽²⁴⁾.

18 - وقد دعم البرنامج الإنمائي عمليات العدالة الانتقالية في البلدان لأكثر من عقد من الزمان مع تركيز قوي على تعزيز النهج التي محورها الإنسان والموجهة نحو التنمية. وعمل البرنامج الإنمائي في سياقات معقدة وأزمات طال أمدها، وأقام شراكات استراتيجية (صندوق بناء السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

(24) انظر <https://www.justice.sdg16.plus/ibero-american-alliance>.

وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية)، وإشراك الجهات المانحة والجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي. ويضطلع البرنامج الإنمائي بدور جهة استراتيجية متعاونة في وضع مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة الانتقالية للأمم المتحدة من أجل تعزيز الدور الوقائي للعدالة الانتقالية. وضمنت مشاركة البرنامج الإنمائي في العدالة الانتقالية الدعم لتوسيع نطاق اللجوء إلى مشاريع العدالة بناء على الحاجة إلى التكامل بين الجهات الفاعلة القضائية وغير القضائية والحكومية وغير الحكومية، والنظم الوطنية والدولية المعنية بمكافحة الإفلات من العقاب في أماكن من قبيل جمهورية أفريقيا الوسطى وغامبيا وكولومبيا⁽²⁵⁾.

19 - ويدعم البرنامج الإنمائي بشكل إيجابي توسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى العدالة من خلال جهود الرقمنة، والعمل الذي تسارع خلال فترة جائحة كوفيد-19 من خلال إجراء مسح عالمي للعدالة الإلكترونية وتقرير إنشاء إطار عمل من أجل "العدالة الإلكترونية" للبرنامج الإنمائي يتماشى مع الاستراتيجية الرقمية المؤسسية ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. وازداد الطلب والدعم المباشر للدول في العديد من الأماكن مثل دولة فلسطين⁽²⁶⁾.

20 - واشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدعوة إلى وضع خطط للسياسات العالمية تتعلق بالحقوق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة للعمل بشأن حقوق الإنسان، حيث يشارك البرنامج الإنمائي في قيادة العمل المواضيعي في هذا المجال ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالتعاون مع الشركاء، بين البرنامج الإنمائي الحق في بناء بيئات نظيفة وصحية ومستدامة في مذكرة إعلامية. واستنادا إلى الطلب المتزايد من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، واعترافا بالحقوق في بيئة صحية، وضع البرنامج أيضا الصيغة النهائية لاستراتيجية عالمية للعدالة البيئية ومذكرة توجيهية لدعم برمجة المكاتب القطرية، مع زيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة والتمكين القانوني في مجال البيئة وتغير المناخ كعنصرين أساسيين في هذا النهج الاستراتيجي.

(25) في كولومبيا، وفي أعقاب اتفاقات السلام المبرمة في عام 2016 بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، قدم البرنامج الإنمائي دعما استراتيجيا للمكونات الثلاثة لنظام العدالة الانتقالية (لجنة الحقيقة، والولاية القضائية الخاصة للسلام، ووحدة البحث عن المفقودين) مما سمح بتنسيق العملية مع استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية الجارية وسهل إمكانية اللجوء إلى العدالة والحقيقة لأكثر من 306 000 كولومبي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يقوم البرنامج الإنمائي، من خلال حافظة مشاريع سيادة القانون، بربط جميع الشركاء والمانحين الوطنيين والدوليين من أجل تنسيق المساعدة والتمويل للدعم الشامل للعدالة الانتقالية، وتيسير الشراكات والتكامل بين المحكمة الجنائية الخاصة، ولجنة الحقيقة، والمحاكم العادية، ومقدمي المساعدة القانونية من المجتمع المدني، والمؤسسات الأمنية. وبالمثل في غامبيا، قدم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وصندوق بناء السلام، الدعم إلى لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والناجين من انتهاكات حقوق الإنسان للتعاون في إنشاء آليات وطنية للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان بطريقة تشاركية وشاملة. وكانت هذه الشراكة مفيدة في السماح لمنظمات المجتمع المدني - ولا سيما جمعيات الضحايا ومجموعات النساء والشباب - بالمشاركة في عملية العدالة الانتقالية الوطنية.

(26) ظل الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان يقدم الدعم التقني للمساعي الحديثة العهد في هذا المجال (في عام 2021، شارك في خمس دورات تدريبية في مجال العدالة الإلكترونية أكثر من 40 مكتبا قطريا تابعا للبرنامج الإنمائي) وهو يعمل عن كثب مع المكتب الرئيسي للشؤون الرقمية لوضع إرشادات لسيادة القانون والرقمنة، وكذلك لتحديد القدرات لدعم البرمجة الفعالة والمستدامة. وعلى سبيل المثال، في دولة فلسطين، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لتطوير بوابة الميزان 2، وهي نظام لإدارة المحاكم لم يُحسّن الكفاءة فحسب، بل زاد من إمكانية اللجوء إلى العدالة للأشخاص الضالعين في قضايا جنائية ومدنية، وزاد سرعة التقاضي وخفض التكاليف، وعزز شفافية قرارات المحاكم مع توفير المزيد من الفرص لتحسين النظام وإصلاح القانون لتلبية احتياجات الناس بشكل أفضل في هذا السياق السياسي والقانوني بالذات.

21 - وينفذ البرنامج الإنمائي نهجا متكاملًا لدعم إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى العدالة، ولا سيما الناجيات من العنف في سياقات الأزمات والسياسات الهشة. واعترافًا بأن النساء، وخاصة السياسيات، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والناشطات، والجماعات النسوية، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الجنس وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، والشابات، يواجهن أشكالًا واسعة النطاق ومتزايدة من العنف، يعمل البرنامج الإنمائي في 90 بلدًا لإنهاء العنف الجنساني من خلال مبادرة تسليط الضوء التعاونية ومنصة العدالة بين الجنسين. ويقدم البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة و 20 جهة شريكة استجابات متكاملة ومتقاطعة ومشاركة بين الوكالات في مجال العدالة التي محورها الإنسان لصالح المرأة، في حين يدعم البرنامج الإنمائي القيادة النسائية في قطاعات العدالة والأمن والبرلمانات إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لمعالجة الأطر التمييزية. وأسهم الدعم المقدم إلى فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع في الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وشمل دعم المساءلة وجهود المقاضاة المحددة في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا.

22 - ونظرا لأهمية العدالة المدنية، على النحو الذي يرد في مؤشر أهداف التنمية المستدامة الجديد 16-3-3، والطبيعة الشاملة للعدالة المدنية كأساس للحقوق والاستحقاقات التي تقوم عليها جميع أهداف التنمية المستدامة، يدعم البرنامج الإنمائي النظم والمؤسسات والآليات المعنية بتحقيق العدالة المدنية بشأن التوظيف والعلاقات الأسرية والرعاية الصحية والإسكان والأراضي والممتلكات والهوية القانونية والفرص الاقتصادية والحماية الاجتماعية. وتماشيا مع عرض البرنامج الإنمائي للأزمات لعام 2022، تعمل المنظمة على تعزيز العدالة المدنية كاستراتيجية وقائية لتجنب الأزمات والهشاشة وتخفيف حدتها. وقد حددت عملية مسح أجريت في عام 2022 أكثر من 30 مكتبا قطريا تنفذ 70 مشروعا تركز على العدالة المدنية. وستنشر الدروس والممارسات الجيدة الناشئة في عام 2023. ويجري إعداد موجز للسياسات يبين التزام البرنامج الإنمائي بالعدالة المدنية، وسيدعم جهود الدعوة العالمية في إطار تحالف العمل من أجل العدالة للارتقاء بالعدالة المدنية باعتبارها عنصرا محوريا لنهج العدالة الذي محوره الإنسان.

23 - ويستثمر البرنامج الإنمائي، في إطار جهوده الرامية لتعزيز سيادة القانون، في استخدام التقنيات الرقمية لتطوير وتحول نظم ومؤسسات العدالة الحكومية والرسمية لتحسين إمكانية الوصول والكفاءة والشفافية والمساءلة. ويدرك البرنامج الإنمائي أهمية نظم العدالة العرفية وغير الرسمية، بما في ذلك الآليات البديلة لتسوية المنازعات مثل الوساطة والعدالة التصالحية، وقدرتها على تعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى العدالة - وخاصة من هم أكثر تعرضا للحرمان. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم للنظم العرفية وغير الرسمية الوطنية مع التزام واضح بوضع نتائج وعمليات عدالة منصفة تكون محددة السياق ومتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتولي الاهتمام الواجب لحقوق المرأة⁽²⁷⁾.

(27) للاطلاع على أمثلة قطرية محددة، انظر '1' الآليات البديلة لتسوية المنازعات في الصومال: الاتصال اللاعنف في المراكز البديلة لتسوية المنازعات (undp.org) والمبادرات المجتمعية لمناقشة مشاكل العدالة والأمن: المحادثات المجتمعية من أجل العدالة (undp.org)؛ '2' مالي: تقديم الدعم للجان الأراضي من أجل حل المنازعات على مستوى المجتمعات المحلية: دعم البرنامج الإنمائي لإعادة تفعيل لجان الأراضي من أجل الإسهام في مجال الإدارة السلمية والمستدامة للأراضي الزراعية (undp.org)؛ '3' ملاوي - العمل مع الزعماء التقليديين بشأن العدل بين الجنسين: في ملاوي، تساعد السلطات التقليدية على القضاء على زواج الأطفال وإعادة الفتيات إلى المدارس (undp.org)؛ '4' بوليفيا: دعم نظام العدالة للشعوب الأصلية: تعزيز العدالة المحلية في المناطق الريفية للشعوب الأصلية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp.org)، '5' المحاكم القروية في بنغلاديش: مشروع تفعيل المحاكم القروية في بنغلاديش.

24 - ويعد المختبر المشترك لمستقبل العدالة التابع للبرنامج الإنمائي، الذي أُطلق في حزيران/يونيه 2022، آلية لتعزيز التعلم لدعم البرمجة المتكاملة والمبتكرة والتكيفية ودعم السياسات. ويتيح المختبر المشترك إجراء محادثات استراتيجية عبر الأفرقة القطرية والإقليمية والعالمية، فضلا عن تخصصات متعددة، حول برامج العدالة المدنية، وسيادة القانون وأبعاد حقوق الإنسان للتنمية من أجل التشرذ الداخلي، وإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال العدالة والأمن في السياقات الهجينة، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. ويعمل المختبر على نحو وثيق مع المركز العالمي للمعارف ووحدة الابتكار الاستراتيجي ومختبرات التسريع التابعة للبرنامج الإنمائي من أجل الأخذ ببرمجة للعدالة ذات طابع منهجي قائم على الأدلة ومتسم بالابتكار.

25 - وقد كانت إمكانية لجوء السكان المشردين إلى العدالة مجالاً رئيسياً للتعاون بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2017. وتدعم المبادرات المشتركة في أكثر من 25 بلداً المساعدة القانونية للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة، فضلا عن المحاكم المتنقلة في مخيمات اللاجئين. وزادت الجهود المبذولة لتعزيز الشراكات على المستوى الاستراتيجي في عام 2022.

26 - وقد توسع منذ عام 2017 نطاق الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال شراكة ثلاثية لدعم تلك المؤسسات يقيمها البرنامج مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والبرنامج العالمي هو الأداة التنفيذية للشراكة التي توفر منبرا للدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعد هيئات رئيسية تدعم إمكانية اللجوء إلى العدالة والمساءلة على المستوى القطري. فضلا عن ذلك، يدعم البرنامج الإنمائي تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك سبل الانتصاف لضحايا الانتهاكات، ويقوم بذلك عن طريق بناء قدرات المؤسسات والمحاكم الوطنية لحقوق الإنسان لتكون بمثابة آليات فعالة لرصد ومعالجة المظالم. وإضافة إلى ذلك، يستثمر البرنامج الإنمائي في دعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في السعي لتحقيق العدالة للضحايا⁽²⁸⁾.

(28) أُتيحت لهذا الغرض في سبعة بلدان في آسيا مجموعة أدوات إلكترونية بعنوان "سبل الانتصاف" تتضمن إرشادات مفصلة خطوة بخطوة بشأن أماكن الحصول على الحماية الوطنية والدولية من التحرش، وستُجمع لفائدة المدافعين في المزيد من البلدان. ويقدم البرنامج الإنمائي أيضا منحا للمنظمات غير الحكومية التي تقدم المشورة القانونية لضحايا انتهاكات الشركات وتدعم صياغة تشريعات ضد النقص الاستراتيجي المناهض للمشاركة العامة الذي غالبا ما يستخدم لتثني المبلغين عن المخالفات عن إبلاغ الجمهور بشأن ما ترتكبه الشركات من انتهاكات لمعايير حقوق الإنسان.

رابعاً - التوصيات

التوصية 1: يقبل البرنامج الإنمائي أنه ينبغي له أن يعزز استثماراته وأن يعزز عرض قيمته فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى العدالة على الصعيد القطري، استناداً إلى تحليلات شاملة للاحتياجات المؤسسية واحتياجات الناس على حد سواء في مجال العدالة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يقيم شراكة أوثق مع سائر الجهات الفاعلة لتعزيز المشاركة السياسية من أجل المساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة للجميع على أعلى المستويات، بما في ذلك العدالة الانتقالية.

27 - يقبل البرنامج الإنمائي النتائج المستخلصة من التوصية 1 من حيث أنه ينبغي له أن يعزز استثماراته ويعزز عرض قيمته في إمكانية اللجوء إلى العدالة على الصعيد القطري استناداً إلى تحليلات شاملة للاحتياجات المؤسسية والاحتياجات المتصلة بالعدالة.

28 - واعترافاً بتعدد قيود الاحتياجات العالمية والوطنية من الموارد لدعم إمكانية اللجوء إلى العدالة، ولا سيما في السياقات السياسية المعقدة، سيسعى البرنامج الإنمائي إلى توسيع نطاق التوجيه من أجل تشكيل القيمة المقترحة وقاعدة الموارد المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى العدالة في البلدان الشريكة. ومن خلال وضع مذكرة توجيهية محدثة بشأن برامج إمكانية اللجوء إلى العدالة، سيعزز البرنامج الإنمائي نطاق وعدد المشاريع المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى العدالة ويستثمر في الرصد والتقييم والتعلم لتعزيز الأثر على مستوى المكاتب القطرية.

29 - ويوافق البرنامج الإنمائي على ضرورة أن يعمق حوارهم مع عمليات الأمم المتحدة للسلام وبعثاتها السياسية الخاصة، ومع مكتب التنسيق الإنمائي. وسيقوم البرنامج الإنمائي، من خلال التقييم الذي تجريه جهات التنسيق العالمية للإنجازات التي تحققت في مجال سيادة القانون على مدى السنوات العشر الماضية، بزيادة القدرات والموارد المخصصة لتعزيز الاتساق لدى الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون مع أمانات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية شؤون اللاجئين لتعزيز العمل المشترك وتعزيز الروابط بين الجوانب السياسية والتقنية والإنمائية لتقديم الدعم في مجال العدالة في المستقبل.

التوصية 2: يقبل البرنامج الإنمائي الحاجة إلى صياغة نهج عدالة محوراً للإنسان، عندما يتعلق الأمر بالتنمية المؤسسية.

30 - يقبل البرنامج الإنمائي التوصية. يقر البرنامج الإنمائي بالحاجة إلى صياغة نهج عدالة محوراً للإنسان، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتنمية المؤسسية - من خلال مذكرة للسياسات مخصصة بشأن "النهج التي محوراً الإنسان"، والعمل الذي يتعين على مركز المعارف والمختبر المشترك للعدالة القيام به في تعزيز نهج المحافظ والنظم الخاصة بقطاع العدالة، فضلاً عن الاستخدام الاستراتيجي للعدالة الإلكترونية والتقنيات الرقمية من أجل تحويل العدالة بشكل هادف للاستجابة لاحتياجات العدالة للجميع. وسينشئ البرنامج العالمي لسيادة القانون نظاماً معززاً للرصد والتقييم والتعلم من أجل تحسين تتبع النهج التي محوراً الإنسان في جميع البرامج التابعة للبرنامج الإنمائي. وبدعم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، يقوم البرنامج الإنمائي بتوسيع نطاق الشراكة الثلاثية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق الحالية.

التوصية 3: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية القاضية بتعزيز اتساع عمله وعمقه، بما في ذلك الآليات البديلة لتسوية المنازعات حيث تتيح الآليات القضائية غير الحكومية استجابات موثوقة لقضايا الناس.

31 - ظل البرنامج الإنمائي يدرك منذ زمن طويل أهمية نظم العدالة العرفية وغير الرسمية، بما في ذلك الآليات البديلة لتسوية المنازعات مثل الوساطة والعدالة التصالحية، وقدرتها على تعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى العدالة - وخاصة من هم أكثر تعرضاً للحرمان. وتسليط الضوء على أنه في بعض الأحيان، هناك أسباب لعدم التعامل مع العدالة العرفية وغير الرسمية، مع الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان، والمشهد السياسي، والحاجة إلى اعتماد نهج عدم إلحاق الضرر. وسيتم تضمين نهج التركيز الذي محوره الإنسان في المذكرة التوجيهية لإمكانية اللجوء إلى العدالة بموجب التوصية 1 والترويج له من خلال المختبر المشترك للعدالة ومركز المعارف والبرنامج العالمي لسيادة القانون وحقوق الإنسان التابعة للبرنامج الإنمائي.

32 - ومنذ عام 2021، ساهم البرنامج الإنمائي بنشاط في الفريق العامل المعني بالعدالة العرفية وغير الرسمية، وهو تحالف عالمي يعزز المشاركة مع أنظمة العدالة العرفية وغير الرسمية لدعم تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، والذي أقره مؤخرًا تحالف العمل من أجل العدالة. وتشمل جهود الدعوة المتضافرة هذه عمليات بحث وتعلم مهمة من شأنها أن توفر لمحة عامة عن الممارسات والنماذج الجيدة، والمساهمة في تحسين بيئة السياسات للتعامل مع العدالة العرفية وغير الرسمية، وتقوم، على المستوى البرنامجي، بتشجيع وزيادة المشاركة مع أنظمة العدالة غير الحكومية والآليات البديلة.

التوصية 4: يقبل البرنامج الإنمائي الاقتراح الداعي إلى تعزيز التكامل بين برمجة العدالة ومجالات العمل الأخرى، بما في ذلك دعم الأمن وبناء السلام، وتقديم الخدمات العامة، والحماية الاجتماعية، والبيئة وتغير المناخ.

33 - في جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي، يمكن تحسين تصميم البرامج وزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة بإدراج خيارات انتصاف فعالة للأشخاص المتضررين. وسيزيد البرنامج الإنمائي من دعمه للحماية القانونية للأفراد الذين ليس لديهم إثبات للهوية القانونية، وذلك بسبب عدم وجود نظم تسجيل و/أو الافتقار إلى وثائق إثبات الهوية أو شهادات الحياة أو الأمن الوظيفي. وسيكرس البرنامج الإنمائي موارد لتعزيز العدالة البيئية وحقوق الإنسان ويكفل توفير القدرات لدعم تعميم العدالة وحقوق الإنسان في جميع مجالات الحافظات. ومن شأن النهج الجديد للحافظات والنظم الذي يضعه البرنامج الإنمائي أن يعزز ويبسّر النهج المتكاملة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لمشاريع وبرامج العدالة والأمن وبناء السلام وتقديم الخدمات العامة والحماية الاجتماعية والبيئة وتغير المناخ.

التوصية 5: يقبل البرنامج الإنمائي الحاجة إلى الاستثمار في تحسين بيانات العدالة ونظم الرصد والتقييم لبرامجه المتعلقة بالعدالة.

34 - يقوم البرنامج الإنمائي بإنشاء وحدة للرصد والتقييم والتعلم يستضيفها فريق سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان. وستدعم هذه الوحدة الجديدة المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية والشركاء في وضع وتطبيق أساليب وأدوات الرصد والتقييم والتعلم لتعزيز تبادل المعارف وإدارة برامج العدالة القائمة على النتائج. وسيتم رصد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتبادلها مع موظفي البرنامج الإنمائي والشركاء والممارسين، بما في ذلك من خلال التعاون مع المركز العالمي للمعارف وشبكات الممارسة وأفرقة الابتكار التابعة للبرنامج الإنمائي.

التوصية 6: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية الداعية إلى توفير فرص متميزة لإمكانية اللجوء إلى العدالة للأفراد والجماعات المعرضين لخطر التخلف عن الركب، ومعالجة الأسباب الجذرية للاستبعاد، وأسباب استمرار ارتفاع معدلات التناقص في السعي إلى العدالة.

35 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستثمر في بيانات أكثر وأفضل عن العدالة وأن يعزز نظم الرصد والتقييم لبرنامج في مجال العدالة وسيادة القانون، وسيتخذ فريقه المعني بالأمن وحقوق الإنسان خطوات فعالة لزيادة الوعي بالمؤشر الجديد لمشاريع حقوق الإنسان والتنفيذ المنهجي لنهج عدم ترك أي أحد خلف الركب (انظر التقييم) في إطار دعم السياسات والبرامج. وسيضاف إلى الإرشادات المشار إليها وتلك التي ستُنشر عبر شبكات التعلم والشراكات الاستراتيجية النشطة مجال تركيز خاص بشأن إمكانية لجوء النساء والمشردين داخليا إلى العدالة. وسيتخذ البرنامج الإنمائي أيضا خطوات لإدراج مجال تركيز مناهض للعنصرية والتمييز في جميع المبادرات وسيتخذ خطوات للاستفادة من توصيات كبير المستشارين المعني بمناهضة العنصرية.

التوصية 7: يقبل البرنامج الإنمائي الحاجة إلى تعميق دعمه للعدالة الإلكترونية، وتعزيز كفاءة وجودة عمليات العدالة مع إيلاء الاهتمام للفجوات الرقمية التي تزداد اتساعا وحماية البيانات.

36 - وضع البرنامج الإنمائي سلسلة من المنتجات المعرفية المتعلقة بالعدالة الإلكترونية ونموذجا تدريبيا للاستفادة من خبرته ودعمه للمكاتب القطرية في النهوض بالتطورات في مجال سيادة القانون والعدالة. وسيقدم البرنامج الإنمائي الدعم الاستراتيجي والتقني لأصحاب المصلحة في المكاتب القطرية الذين يشاركون في صوغ مشاريع العدالة الإلكترونية، وسيضع الصيغة النهائية لموجز عن الدروس المستفادة المتصلة بإدارة القضايا.

37 - ويعمل الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان والمكتب الرئيسي للشؤون الرقمية التابعان للبرنامج الإنمائي على توفير إمكانية اللجوء الشاملة إلى تدابير العدالة التي محورها الإنسان، بناء على قيم البرنامج الإنمائي والنتائج المحققة والطلب في أوساط أصحاب المصلحة. ويجري بناء القدرات الداخلية لتعزيز اعتماد المعايير الرقمية للبرنامج الإنمائي ودعم تخطيط وتصميم التكنولوجيات والدعم التقني والأدلة وقدرات البنية التحتية العامة الرقمية الشاملة والأمنة والقابلة للتشغيل البيئي في مجال الحوكمة لتيسير إمكانية اللجوء إلى العدالة.

38 - ويعمل البرنامج الإنمائي على توحيد الدروس المستفادة مع المكتب الرئيسي للشؤون الرقمية بغية تحديد التكنولوجيا القابلة لإعادة الاستخدام من أجل تبسيط وتوسيع نطاق النهج القائم على المنتجات، وتقديم خيارات للبلدان قد سبق اختبارها وقابلة للتوسع من أجل التحول الرقمي الشامل والقائم على الحقوق.

39 - فضلا عن ذلك، يعزز البرنامج الإنمائي قائمة الخبراء الاستشاريين العاملين عند تقاطع العدالة والرقمنة لوضع قائمة بمجموعة من الخبراء المعنيين بدعم تنفيذ البرامج ورصدها على المستوى القطري.

مستقبل الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتوفير إمكانية اللجوء إلى العدالة

40 - سيواصل البرنامج الإنمائي إعطاء الأولوية لإمكانية اللجوء إلى العدالة في سياق سيادة القانون وحقوق الإنسان مع تحديث النهج وإعادة صياغته ضمن سياق "النُهج التي محورها الإنسان"، والبرمجة المستتيرة سياسيا، ودعم المكاتب القطرية لإدماج إمكانية اللجوء إلى العدالة كجزء من حافظاتها.

41 - ويهدف البرنامج الإنمائي إلى زيادة القدرات للعمل في مجال العدالة البيئية والعدالة بين الجنسين والعدالة الإلكترونية/الرقمنة، وتحديد كيفية تعميم التزامات حقوق الإنسان عبر مجالات السياسات والبرامج وتطوير عرض برنامجي للمساهمة في قضايا مناخية العنصرية والتمييز.

42 - وتخضع جميع أعمال البرنامج الإنمائي لتوافر الموارد، وتشكل قيود التمويل عائقاً ملموساً أمام توسيع القدرات التقنية والاستثمار في إمكانية اللجوء إلى برامج العدالة على الصعيد القطري. والتزام المانحين ومرونتهم أمران حاسمان بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتحقيق النجاح.

التوصيات الرئيسية وردود إدارة البرنامج الإنمائي

التوصية 1: ينبغي للبرنامج الإنمائي أنه أن يعزز استثماراته وأن يعزز عرض قيمته فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى العدالة على الصعيد القطري، استناداً إلى تحليلات شاملة للاحتياجات المؤسسية واحتياجات الناس على حد سواء في مجال العدالة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يقيم شراكة أوثق مع سائر الجهات الفاعلة لتعزيز المشاركة السياسية من أجل المساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة للجميع على أعلى المستويات، بما في ذلك العدالة الانتقالية.

رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 1 التي تقضي بأنه ينبغي له أن يعزز استثماراته وأن يعزز عرض قيمته فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى العدالة على الصعيد القطري، استناداً إلى تحليلات شاملة للاحتياجات المؤسسية واحتياجات الناس على حد سواء في مجال العدالة.

ومع الاعتراف بتعقيد وقيود الاحتياجات العالمية والوطنية من الموارد لدعم الوصول إلى العدالة وكذلك السياقات السياسية المعقدة. وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى توسيع نطاق التوجيه المتعلق بتشكيل عرض القيمة وقاعدة الموارد اللازمة لإمكانية اللجوء إلى العدالة في البلدان الشريكة. ويهدف البرنامج الإنمائي، من خلال وضع مذكرة توجيهية مستكملة بشأن برمجة إمكانية اللجوء إلى العدالة، إلى تعزيز نطاق وعدد المشاريع المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى العدالة، فضلاً عن الاستثمار في الرصد والتقييم والتعلم لمراقبة ودعم تحسين الأثر على مستوى المكاتب القطرية.

ويوافق البرنامج الإنمائي على أنه ينبغي له أن يعمق حوار مع عمليات الأمم المتحدة للسلام وبعثاتها السياسية الخاصة، ومع مكتب التنسيق الإنمائي. وسيقوم البرنامج الإنمائي، بعد تقييم إنجازات مراكز التنسيق العالمية المعنية بترتيبات سيادة القانون على مدى السنوات العشر الماضية، بزيادة قدراته وموارده المخصصة لتعزيز الاتساق في مجال سيادة القانون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة (مثل البرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية شؤون اللاجئين)، لتشجيع العمل المشترك وتعزيز الروابط بين الجوانب السياسية والتقنية والإنمائية لدعم الذي تقدمه في مجال العدالة في المستقبل.

التتبع*		الوحدة أو الوحدات المسؤولة	تاريخ الإنجاز	الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية
التعليقات	الحالة			
		الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان، مكتب البرنامج الإنمائي لإدارة الأزمات	الربع الأخير من سنة 2023 (التوجيهات) 2024 (العدالة بين الجنسين والمشردون داخليا)	وضع توجيهات برنامجية للنهج الذي محوره الإنسان لتوفير إمكانية اللجوء إلى العدالة (تحديث مذكرة ممارسة البرنامج الإنمائي بشأن إمكانية اللجوء إلى العدالة اعتباراً من عام 2004)، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا مثل العدالة بين الجنسين والمشردين داخليا.
		مكتب البرنامج الإنمائي لإدارة الأزمات	الربع الأخير من سنة 2023	تحديد أو تخصيص موارد لقدرات التنسيق في مركز التنسيق العالمي لترتيبات سيادة القانون في مقر البرنامج الإنمائي من أجل تعزيز الحوار وتحسين التنسيق في مجال إمكانية اللجوء إلى العدالة.

<p>التوصية 2: ينبغي للبرامج التابعة للبرنامج الإنمائي أن تركز على العدالة التي محورها الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية المؤسسية. وإضافة إلى الدعم المستمر لإضفاء الطابع المؤسسي على المساعدة القانونية، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز تركيزه البرنامجي على الإنصاف والجودة والإشراف على عمليات العدالة، وجوهر إمكانية اللجوء إلى العدالة، وهو قدرة الناس على حل المشاكل المتصلة بالعدالة ومنعها.</p>			
<p>رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية. ويسلم البرنامج الإنمائي بالحاجة إلى صياغة نهج عدالة محورها الإنسان، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتنمية المؤسسية - من خلال مذكرة للسياسات مخصصة بشأن "الثَّهَج التي محورها الإنسان"، والعمل الذي يتعين على مركز المعارف والمختبر المشترك للعدالة القيام به في تعزيز نهج المحافظ والنظم الخاصة بقطاع العدالة، والاستخدام الاستراتيجي للعدالة الإلكترونية والتقنيات الرقمية من أجل تحويل العدالة بشكل هادف للاستجابة لاحتياجات العدالة للجميع. وسينشئ البرنامج العالمي لسيادة القانون نظاما معززا للرصد والتقييم والتعلم من أجل تتبع النهج التي محورها الإنسان في برمجة البرنامج الإنمائي على نحو أفضل. (ملاحظة: تتضمن التوصيتان 2 و 5 نقاطا متداخلة فيما يتعلق بإدخال/إضفاء الطابع المؤسسي على أدوات الرصد/البيانات لمؤسسات العدالة الوطنية).</p>			
1-2	إنشاء وحدة واستراتيجية للرصد والتقييم والتعلم وتعزيز التعلم والتعاون المعرفي بشأن مواضيع العدالة، كجزء من استراتيجية الرصد والتقييم والتعلم لشبكات سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان بما في ذلك الرصد والتقييم والقدرة على التعلم.	الربع الأخير من سنة 2023	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان
2-2	من خلال المختبر المشترك للعدالة والمركز العالمي للمعارف التابع للبرنامج الإنمائي، يعزز التعلم من أجل نهج النظم وإدارة المحافظ في إمكانية اللجوء إلى العدالة (انظر 3-5 أدناه بشأن صياغة عرض لدعم مؤسسات العدالة الوطنية لرصد عمليات العدالة وتحليل البيانات)	الربع الأخير 2023-2024	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان مركز المعارف التابع للبرنامج الإنمائي
3-2	وضع ورقة سياسات مكرسة توضح نهج البرنامج الإنمائي والمبادئ الأساسية لنهج العدالة والأمن الذي محوره الإنسان.	الربع الأخير من سنة 2023	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان مكتب البرنامج الإنمائي لإدارة الأزمات
4-2	الاستفادة من دور المختبر المشترك لمستقبل العدالة من أجل تعزيز وتمكين التحول المؤسسي نحو نهج العدالة التي محورها الإنسان، بما في ذلك المزيد من البيانات والبرامج المستتيرة بالأدلة. ويدعم المختبر المشترك ويتيح طرقا متكاملة ومتعددة التخصصات للتفكير والعمل، ويسهل تبادل التعلم والمعرفة والخبرة، واختبار وتوسيع نطاق ابتكارات العدالة.	متواصل في الفترة 2023-2026	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان مجتمع ممارسات الحوكمة التابع للبرنامج الإنمائي (مركز المعارف)

التوصية 3: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز نطاق عمله وعمقه مع طائفة أوسع من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الآليات البديلة لتسوية المنازعات حيث توفر الآليات القضائية غير الحكومية استجابة موثوق بها لقضايا الناس.

رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 3 التي تنص على أنه ينبغي له أن يعزز نطاق وعمق عمله مع طائفة أوسع من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الآليات البديلة لتسوية المنازعات حيث توفر الآليات القضائية غير الحكومية استجابة موثوق بها لقضايا الناس.

ظل البرنامج الإنمائي منذ ذلك الحين يدرك لزم من طويل أهمية نظم العدالة العرفية وغير الرسمية، بما في ذلك الآليات البديلة لتسوية المنازعات مثل الوساطة والعدالة التصالحية، وقدرتها على تعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى العدالة - وخاصة الفئات الأكثر تعرضا للحرمان. وتسلط الضوء على أنه في بعض الأحيان، هناك أسباب لعدم التعامل مع العدالة العرفية وغير الرسمية، مع الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان، والمشهد السياسي، والحاجة إلى اعتماد نهج عدم إلحاق الضرر. غير أن البرنامج الإنمائي يتفق مع الاستنتاج القائل بأن تركيز عمله في مجال العدالة لا يزال منصبا على دعم مؤسسات العدالة الحكومية. وسيضمن هذا التركيز في المذكرة التوجيهية المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى العدالة المذكورة في التوصية 1.

وضع مجلد مخصص من المذكرة التوجيهية لإمكانية اللجوء إلى العدالة، يركز على العدالة العرفية وغير الرسمية وتضمنين التعلم داخل المختبر المشترك للعدالة وشبكة ممارسة الحوكمة. الانخراط مع الوحدات ذات الصلة في تسهيل المشاركة التشغيلية للبرنامج الإنمائي مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة غير الرسمية والعرفية ودعمها، لتسليط الضوء عليها في المذكرة التوجيهية.	الربع الثاني من سنة 2024	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان
قيادة مناسبة جانبية في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع الفريق العامل المعني بتحالف العدالة والعدالة العرفية وغير الرسمية لعرض الجهود البحثية وحشد الدعم السياساتي وتشجيع وضع السياسات.	الربع الثالث	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان

التوصية 4: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز المزيد من التكامل والتلاحم بين برمجته في مجال العدالة ومجالات العمل الأخرى، بما في ذلك دعمه للأمن وبناء السلام، وتقديم الخدمات العامة، والحماية الاجتماعية، والبيئة وتغير المناخ. في جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي، يمكن تحسين تصميم البرامج وزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة بإدراج خيارات انتصاف فعالة للأشخاص المتضررين. وينبغي للبرنامج الإنمائي أيضا أن يزيد دعمه للحماية القانونية للأفراد الذين لا يحملون وثائق هوية أو شهادات حياة أو أمن وظيفي.

رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 4 الداعية إلى تعزيز المزيد من التكامل والتأزر بين برامجه في مجال العدالة ومجالات العمل الأخرى، بما في ذلك دعمه للأمن وبناء السلام، وتقديم الخدمات العامة، والحماية الاجتماعية، فضلا عن البيئة وتغير المناخ.

وفي جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي، يمكن تحسين تصميم البرامج وزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة بإدراج خيارات انتصاف فعالة للأشخاص المتضررين. وسيزيد البرنامج الإنمائي أيضا دعمه للحماية القانونية للأفراد الذين لا يحملون وثائق هوية أو شهادات حياة أو أمن وظيفي. وسيكرس البرنامج الإنمائي موارد لتعزيز العدالة البيئية وحقوق الإنسان ويكفل توفير القدرات لدعم تعميم العدالة وحقوق الإنسان في جميع مجالات الحفاظ. ومن شأن النهج الجديد للحفاظ والنظم الذي يصممه ويضعه البرنامج الإنمائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري أن يعزز ويسير النهج المتكاملة على نطاق مشاريع وبرامج العدالة والأمن وبناء السلام وتقديم الخدمات العامة والحماية الاجتماعية والبيئة وتغير المناخ.

		الربع الأخير من سنة 2024	تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة الوعي داخل البرنامج الإنمائي وشركائه وتحديد نقاط الدخول لدعم الأشخاص الذين ليس لديهم هوية قانونية، من خلال جمع الممارسات الجيدة من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وعقد ندوات عبر الإنترنت تستهدف المكاتب القطرية لتبادل الدروس المستفادة.
	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان الفريق المعني بالطبيعة والمناخ والطاقة والحوكمة مكتب إدارة الأزمات	الربع الأخير من سنة 2023	تحديد القدرات اللازمة من الموظفين والأموال لتعزيز وتنفيذ الحق في بيئة صحية والوصول إلى العدالة البيئية من خلال استراتيجية العدالة البيئية.
	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان مركز المعارف منع نشوب النزاعات ومركز أوصلو للحكم	2023	سيساهم الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان في مجال التركيز الخاص بمركز المعارف/الحوكمة على نهج الحافظة لبرمجة سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان ودعم مسار عمل مكتب إدارة الأزمات ومكتب دعم السياسات والبرامج حول "التفكير والعمل سياسياً" بتنسيق من مركز منع النزاعات ومركز أوصلو للحكم ومركز المعارف.
	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان مع مكتب إدارة الأزمات ومكتب السياسات ودعم البرامج	2023	يقدم الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان الدعم إلى مكتب إدارة الأزمات ومكتب السياسات ودعم البرامج لتحديد قدرات حقوق الإنسان والعدالة اللازمة للأفرقة ذات الصلة في سياق استراتيجية حقوق الإنسان (النمو الشامل، والتمويل، وما إلى ذلك).

<p>التوصية 5: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستثمر في بيانات عدالة أكثر وأفضل محورها الإنسان، وأن يعزز إلى حد كبير رصد وتقييم برامج في مجال العدالة لفهم مدى نجاح نماذج الدعم الحالية في تعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة بالنسبة لأولئك الذين يجدون صعوبة بالغة في الوصول إلى العدالة، وتكييف مسارات العمل على نحو أفضل.</p>				
<p>رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 5 وينبغي له أن يستثمر في بيانات أكثر وأفضل في مجال العدالة وأن يعزز نظم الرصد والتقييم لبرامجه في مجال العدالة. يعكف البرنامج الإنمائي على إنشاء وحدة للرصد والتقييم والتعلم يستضيفها الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان. وستدمج الوحدة الجديدة المكاتب القطرية والمحاور الإقليمية والشركاء في وضع وتطبيق أساليب وأدوات الرصد والتقييم والتعلم لتعزيز تبادل المعارف وإدارة برامج العدالة القائمة على النتائج. وسيتم رصد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من برامج العدالة وتبادلها مع موظفي البرنامج الإنمائي والشركاء والممارسين، بما في ذلك من خلال التعاون مع المركز العالمي للمعارف وشبكات الممارسة وأفرقة الابتكار التابعة للبرنامج الإنمائي.</p>				
1-5	إنشاء وحدة للرصد والتقييم والتعلم ضمن الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان التابع للبرنامج الإنمائي (انظر التوصية 1)	الربع الأخير من سنة 2023	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان	
2-5	وضع استراتيجية للرصد والتقييم وبناء القدرات التعليمية والتدريب للفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان	الربع الأخير من سنة 2023	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان	
3-5	تعزيز الشراكة بين المختبر المشترك لمستقبل العدالة ومختبرات التسريع التابعة للبرنامج الإنمائي لتعزيز التعلم والابتكار من أجل العدالة محوراً للإنسان، بما في ذلك أساليب وأدوات جمع البيانات للاسترشاد بها في تصميم المشاريع والتعلم والتكيف، وتحديد واختبار وتوسيع نطاق النهج المبتكرة لإمكانية اللجوء إلى أنشطة العدالة.	الربع الأخير من سنة 2024	الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان ومختبرات التسريع التابعة للبرنامج الإنمائي	
4-5	تعزيز جمع البيانات والإبلاغ بشأن المؤشر 16-3-3. مع الجهتين المشاركتين في الوصاية، وهما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بأساليب تشمل تنفيذ الاستقصاء المتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.	الربع الأخير من سنة 2024	الحكومة ومركز أوسلو للحكم	

<p>التوصية 6: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يقدم المزيد من الفرص المتميزة لتوفير إمكانية اللجوء إلى العدالة للأفراد والجماعات الأكثر تعرضاً لخطر التخلف عن الركب، ومعالجة الأسباب الجذرية للاستبعاد، والأسباب المسجلة وراء استمرار ارتفاع معدلات التناقص في السعي إلى العدالة.</p>			
<p>رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 6 الداعية إلى أن يوفر البرنامج الإنمائي إمكانية اللجوء على نحو أكثر تمايزاً إلى الدعم في مجال العدالة للأفراد والجماعات الأكثر تعرضاً لخطر التخلف عن الركب، ومعالجة الأسباب الجذرية للاستبعاد والأسباب الكامنة وراء استمرار ارتفاع معدلات التناقص في السعي إلى العدالة.</p> <p>سيتخذ الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان خطوات فعالة لزيادة الوعي بالمؤشر الجديد لمشاريع حقوق الإنسان والتنفيذ المنهجي لنهج عدم ترك أي أحد خلف الركب (انظر تقييم البرنامج الإنمائي بشأن عدم ترك أي أحد خلف الركب) في إطار سياساته ودعمه البرنامجي. وسيضاف إلى التوجيهات المنشطة المشار إليها والتي ستُنشر عبر شبكات التعلم والشراكات الاستراتيجية النشطة مجال تركيز خاص بشأن إمكانية لجوء النساء والمشردين داخليا إلى العدالة. وسيتخذ البرنامج الإنمائي أيضا خطوات فعالة لإدراج التركيز على مناهضة العنصرية والتمييز في برامج، وسيتخذ خطوات لتنفيذ توصية كبير المستشارين المعني بمناهضة العنصرية.</p>			
		<p>الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان/وحدة القضايا الجنسانية/مكتب إدارة الأزمات/مكتب العلاقات الخارجية والتوعية</p>	<p>الربع الأخير من سنة 2024</p>
		<p>الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان</p>	<p>الربع الثاني من سنة 2024</p>
		<p>مكتب إدارة الأزمات ومكتب السياسات ودعم البرامج التابعان للبرنامج الإنمائي</p>	<p>الربع الأخير من سنة 2023</p>
		<p>مكتب إدارة الأزمات ومكتب السياسات ودعم البرامج التابعان للبرنامج الإنمائي</p>	<p>الربع الأخير من سنة 2024</p>

التوصية 7: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعمق دعمه للعدالة الإلكترونية، وتعزيز كفاءة وجودة عمليات العدالة مع إيلاء الاهتمام للمخاطر المتعلقة بالفجوات الرقمية القائمة التي تزداد توسعا وحماية البيانات.

رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 7، التي تحدد أنه ينبغي له أن يعمق دعمه للعدالة الإلكترونية لتعزيز كفاءة ونوعية عمليات العدالة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمخاطر المتصلة بالفجوات الرقمية القائمة التي تزداد اتساعا وحماية البيانات.

كما ذكر أعلاه، وضع البرنامج الإنمائي سلسلة من المنتجات المعرفية في مجال العدالة الإلكترونية ونموذجا تدريبيا للاستفادة من خبرة البرنامج الإنمائي ودعم مكاتبه القطرية في القيام بالمزيد من التطوير. وسيقوم البرنامج الإنمائي بمواءمة قدرات محددة لتوفير الدعم الاستراتيجي والتقني للمكاتب القطرية المشاركة في وضع مشاريع العدالة الإلكترونية. وسيضع البرنامج الإنمائي الصيغة النهائية للدروس المستفادة بشأن إدارة القضايا.

وبدأ الفريق المعني بسيادة القانون وحقوق الإنسان والمكتب الرئيسي المعني بالشؤون الرقمية العمل على توفير إمكانية اللجوء الشاملة إلى العدالة التي محورها الإنسان، وذلك بالارتكاز على قيم البرنامج الإنمائي، والنتائج المحققة في هذا المجال، والطلب الكبير من البلدان. إننا نبني القدرات الداخلية ليس لتعزيز اعتماد المعايير الرقمية للبرنامج الإنمائي فحسب، ولكن أيضا لدعم التخطيط والتصميم بنشاط، بغية ضمان وصول البلدان إلى التكنولوجيات والدعم التقني والأدلة والقدرات بما في ذلك في حوكمة التكنولوجيات لبناء بنية تحتية عامة رقمية شاملة وأمنة وقابلة للتشغيل البيئي لتيسير إمكانية اللجوء إلى العدالة.

إننا نوجد الدروس المستفادة في المكتب الرئيسي للشؤون الرقمية لتحديد لبنات البناء للتكنولوجيا القابلة لإعادة الاستخدام بغية تبسيط وتوسيع نطاق النهج القائم على المنتجات، وتزويد البلدان بخيارات سبق اختبارها وقابلة للتوسع للتحويل الرقمي الشامل والقائم على الحقوق. كما نعمل على تعزيز قائمة الخبراء الاستشاريين في مواضع التقاطع بين العدالة والشؤون الرقمية لتطوير نظام إيكولوجي يتألف من الخبراء المعنيين بدعم التنفيذ والرصد في البلدان.

		مكتب إدارة الأزمات والفريق المعني بسيادة القانون وحقوق الإنسان والمكتب المعني بالشؤون الرقمية التابعة للبرنامج الإنمائي	الربع الأخير من سنة 2023	تحديد قدرة مستدامة بالرتبة ف-4 لتعزيز وتنظيم الدعم القطري للعدالة الإلكترونية والرقمنة بالشراكة مع المكتب الرئيسي للشؤون الرقمية.
		الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان	الربع الأخير من سنة 2023	وضع توجيهات محددة بشأن البرمجة لدعم مبادرات إدارة المحاكم/القضايا الرقمية لدعم المكاتب القطرية والتخفيف من المخاطر.

* يجري تتبع حالة التنفيذ في مركز الموارد التقييمية.